

# المقترضون المتعثرون يعودون لإجراء تسويات أو سداد ديون للمصارف الخاصة

علي محمود محمد

أظهرت القوائم المالية للمصارف الخاصة التقليدية (١١ مصرفاً) للنصف الأول من العام الحالي عن تسويات مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية للديون المنتجة وغير المنتجة بمجموع قدره ٧٤.١ مليار ليرة، حيث تشكل هذه المخصصات ما نسبته ٢٣.٧٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المنتجة من المصارف التقليدية بنهاية النصف الأول ٢٠١٨، وذلك بعد قيام ٦ مصارف باسترداد جزء من مخصصات التدني الموقوفة بنهاية العام ٢٠١٧ نتيجة قيامهم بإجراء تسويات على الديون من جدولته أو هيكلة أو نتيجة لقيام الزبائن بالسداد وانتفاء الغرض من وراء تشكيل هذه المخصصات، فيما قامت ٤ مصارف بتشكيل مخصصات جديدة بنهاية النصف الأول من العام الحالي، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن المصارف تقوم في إطار سياساتها التحويطية وإدارتها للمخاطر بإجراء اختيارات جهد وتشكيل مخصصات تفرق أحياناً المطلوب فعلياً وذلك في إطار الإدارة الفعالة للمخاطر.

في العمق

تقوم المصارف بتصنيف ملفات التسليف المنتجة من قبلها بشكل دوري وذلك عملاً بالقرارات الناظمة لتصنيف الديون ولا سيما القرار رقم (٩٠٢/ن/٢٠١٤) لعام ٢٠١٤ والذي عدل بعضاً من أحكام القرار رقم (٥٩٧/م/ن/٢٠١٤) لعام ٢٠٠٩ والقرار رقم (٣٥٠/م/ن/



لعام ٢٠١٠، والذي استمر العمل به وتمديده بموجب عدة تعاميم كان آخرها التعميم رقم (٢٢٧١/م/١) لعام ٢٠١٧، حيث يتم تصنيف الديون بين تسهيلات منتجة للعوائد وتسهيلات غير منتجة للعوائد، وكذلك تفرع عن هذه التصنيفات تفرعات أخرى حيث تقسم الديون المنتجة إلى ديون متدنية المخاطر، وديون عادية مقبولة المخاطر، وديون تتطلب اهتماماً خاصاً، فيما تقسم الديون غير المنتجة إلى ديون دون المستوى، وديون مشكوك في تحصيلها، وديون رديئة.

بناءً على تلك التصنيفات تقوم المصارف بالاحتفاظ بالمخصصات المطلوبة وفق القرارات الناظمة لذلك وهذه المخصصات تأخذ نسبة مئوية من كل فئة من الفئات آنفة الذكر ووفق عدد من الشروط، كما أن المصارف تقوم باختبارات جهد للمحفظة الائتمانية لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وقد تقوم بحجز مخصصات إضافية بناءً على سياستها وكيفية إدارتها للمخاطر.

في هذا الصدد، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المنتجة من المصارف التقليدية بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ حوالي ٣١٣.٣ مليار ليرة مرتفعة بنسبة ١٦.٦٪ عما كانت عليه بنهاية العام ٢٠١٧ والبالغة حينها ٢٧٠ مليار ليرة، وبلغت مخصصات تدني قيمة هذه التسهيلات لجميع المصارف بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ حوالي ٧٤.١ مليار ليرة أي بنسبة ٢٣.٧٪ من إجمالي قيمة التسهيلات، فيما بلغت قيمة الفوائد المتعلقة بجميع المصارف حوالي ٥١.٦

المخصصات حوالي ١٠.٣ مليارات ليرة مقارنة بإجمالي التسهيلات والبالغة ٣٢ مليار ليرة حيث قام بتشكيل مخصص قيمته ٢٤ مليون ليرة بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ فيما بلغت فوائده المتعلقة حوالي ٤.٢ مليارات ليرة. ورابعاً حل بنك الأردن سورية بنسبة بلغت ٣٢.٢٪ حيث بلغت قيمة المخصصات حوالي ٤.١ مليارات ليرة مقارنة بإجمالي التسهيلات والبالغة ١٢.٨ مليار ليرة وقد قام باسترداد ما قيمته ٢٦٥ مليون ليرة بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ (٦٪ من المخصص) فيما بلغت فوائده المتعلقة حوالي ٧٨٥ مليون ليرة، أما بنك عودة فكان خامساً بنسبة بلغت ٣١.٣٪ حيث بلغت قيمة المخصصات حوالي ٦.٢ مليارات ليرة مقارنة بإجمالي التسهيلات والبالغة ١٩.٨ مليار ليرة وقد قام باسترداد ما قيمته ٧٠٠ مليون ليرة بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ (١٠.٢٪ من المخصص) فيما بلغت فوائده المتعلقة حوالي ١.٥ مليار ليرة.

وحل سادساً بنك سورية والمهجر بنسبة بلغت ٣٠.٢٪ حيث بلغت قيمة المخصصات حوالي ٣.٨ مليارات ليرة مقارنة بإجمالي التسهيلات والبالغة ١٢.٧ مليار ليرة وقد قام باسترداد ما قيمته ٢٢٤ مليون ليرة بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ (٧.٨٪ من المخصص) فيما بلغت فوائده المتعلقة حوالي ٤.١ مليارات ليرة، أما بنك بيبلس فكان سابعاً بنسبة بلغت ٢٨.٥٪ حيث بلغت قيمة المخصصات حوالي ١٠.٥ مليارات ليرة مقارنة بإجمالي التسهيلات والبالغة ٢٣.٨ مليار ليرة حيث قام بتشكيل مخصص قيمته ٣٠.٧ ملايين ليرة بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ فيما بلغت فوائده المتعلقة حوالي ١.٤ مليار ليرة.

وقد قام باسترداد ما قيمته ٥٠.٥ ملايين ليرة بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ (٥٪ من المخصص)، فيما بلغت فوائده المتعلقة حوالي ٨.١ مليارات ليرة. أما البنك العربي فحل ثانياً بنسبة بلغت ٣٨.٥٪ حيث بلغت قيمة المخصصات حوالي ١٤.٥ مليار ليرة مقارنة بإجمالي التسهيلات والبالغة ٣٧.٦ مليار ليرة حيث قام بتشكيل مخصص قيمته ٦٩ مليون ليرة بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ فيما بلغت فوائده المتعلقة حوالي ١٥.٣ مليار ليرة، أما ثالثاً فكان المصرف الوطني للتجارة والتمويل حيث بلغت نسبة المخصص إلى إجمالي محفظته الائتمانية حوالي ٣٢.٤٪ فقد بلغت قيمة

## مساع لتوسيع وجود المصارف في المناطق الحرة وكوسا لـ«الوطن»: نوفر البنى التحتية اللازمة

عبد الهادي شباط

كشفت مدير في المصرف التجاري السوري لـ«الوطن» عن قيام المصرف بتغذية وتأهيل فروع التي تخدم المناطق الحرة، حيث يتم العمل على تأهيل الفرع الخاص بمنطقة عدرا؛ حيث خرج خلال السنوات الماضية عن الخدمة بسبب الأحداث والتوترات الأمنية التي شهدتها منطقة عدرا. كما بين أن المناطق الحرة في اللاذقية خدمة وتنتج من إدارة المصرف، وقد تم تزويدها بكل المستلزمات والوصول إلى معلومة ملائمة لاتخاذ القرارات والتجهيزات المطلوبة، في حين اعتبر المدير أن الفرع ١١ المحاذي لكلية الاقتصاد بدمشق يعمل على تقديم الخدمة بمنطقة الجمارك لقربيه من هذه المنطقة، وأن المصرف يبحث الوصول لتخديم كل المناطق الحرة بالخدمات المصرفية التي يعمل عليها، بما فيها بحث افتتاح فروع جديدة في بعض المناطق الحرة إذا تطلب الأمر ذلك، وخاصة أن المصرف لديه سياسة التوسع في انتشاره وزيادة حجم الخدمات التي يقدمها، ورفع مستوى جودة هذه الخدمات، وأن المناطق الحرة تمثل حيز عمل مهماً للمصرف التجاري السوري وهو يبحث في تعزيز حضوره والخدمات المقدمة في هذه المناطق للمستثمرين وأصحاب المنشآت التجارية والصناعية. بدوره أكد مدير عام المناطق الحرة إيباد كوسا لـ«الوطن» أنه لا بد من توافر الخدمات المصرفية في المناطق الحرة، لذا تمت مرارته الجهات المعنية بالموضوع، حيث يتم العمل على توفير البنى التحتية اللازمة لتوفير الخدمات المصرفية في المناطق الحرة، وقد تم تجهيز البنية التحتية والمستلزمات الأساسية لإعادة عمل المصرف التجاري السوري هناك، على حين تعمل الإدارة في دمشق ضمن خطة

## المهاني في «الأربعاء التجاري»: ميزانيات القطاع العام لا تعبر عن الواقع المالي الحقيقي وتحتاج إعادة تقييم

هنا غانم



موضحاً أن المشكلة ليست في قصور المعايير بل في أصول القوانين، مؤكداً أن ما نحتاجه اليوم هو خطة عمل ضمن معايير واضحة الأمر الذي يرفع من فعالية أداء الإدارة والوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات. وأشار مهاني إلى دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي بعد أن شهد التدقيق تطورات كبيرة فهو يهتم بفحص الدفاتر والسجلات وكذلك تقديم اقتراحات وتوصيات حول النجاح الذي تحققه المؤسسة، كما أنه بعد وظيفة من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذ إنه يساعد في بلوغ الأهداف المسطرة من خلال تقديمه معلومات ذات المصدقية.

أن الكثير من المنظمات والهيئات الدولية اهتمت بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبي، كالأمر المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، وقد نتج عن هذا الاهتمام العديد من المحاولات الرائدة انتهت بصهرت جميعها في نتيجة واحدة هي تبني المعايير المحاسبية الدولية، وهذا على الرغم مما قبل عن هذه المعايير وبرغم التجاذب التي حدث بشأنها، كون هذه المعايير هي نتاج للثقافة المحاسبية الدولية والدور الحيوي للشركات المتعددة الجنسيات ومكاتب المراجعة والمحاسبية الدولية في هذا المجال. وتحدث المهاني عن المعايير الدولية وثقافتها وأهميتها.

ناقشت ندوة الأربعاء التجاري أمس أهمية تطوير معايير المحاسبة الدولية خلال إعداد القوائم المالية وتطور مهنة المحاسبة في ظل المستحدثات الاقتصادية، حيث تحدث وزير المالية الأسبق خالد المهاني مؤكداً أن المؤسسات الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة بحاجة ماسة إلى تطوير وتحسين الأداء المالي، بل أصبح ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم. موضحاً خلال محاضرته أن التدقيق المحاسبي له دور مهم في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعملها في عملية صنع القرار وللحصول على قرارات ذات جودة وفعالية، وبالوفاة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات.

لافتاً إلى أن كل ميزانيات القطاع العام «لأسف لا تعبر عن الواقع المالي الحقيقي لأنها بحاجة لإعادة تقييم لعدة أسباب»، منها بأن موجوداتها قديمة وكلها مسعرة بأسعار صرف تراكمية قديمة حسب مبدأ التكلفة، وقويها بحاجة لإعادة تقييم وفق المعايير الدولية، مبيّناً أنه عندما أقر النظام المحاسبي الأساسي الزمهم إعادة التقييم لكن ذلك بحاجة لتعليقات من وزارة المالية وبحاجة لدورات التعلم وإعادة النظر بعد أخذ المواقفات من وزارة المالية لإعادة التقييم حتى تكون الميزانية حقيقية ومعبرة عن الواقع المالي للشركات. وأوضح أن إعادة التقييم بناءً على الوضع الحالي والقيم العادلة وعلى أساس المعايير الدولية تظهر القيمة الحقيقية الاقتصادية لهذه المنشآت، لذا تتوجه وزارة الصناعة اليوم لإعادة التقييم وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، لافتاً إلى

## شملت مواد غير سموح باستيرادها أو محصورة أو مقيدة

# السقا: ١٦٠ عقداً لبيع حصص من منتجات الشركات الأجنبية في المعرض

صالح حميدي

صرح معاون مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية محمد السقا لـ«الوطن» أن عدد الطلبات التي وافقت عليها المؤسسة وفق نظام كوتا (الحصص) في معرض دمشق الدولي بلغت ١٦٠ طلباً، شملت تشكيلية من المواد والبضائع المختلفة لوكلاء محليين لشركات أجنبية، مبيّناً أن اعتماد نظام الكوتا جاء بعد صدور قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بهذا الخصوص، مما دفع بالمزيد من المشاركات الدولية في معرض دمشق الدولي وعدد الشركات الأجنبية. ولفت السقا إلى أن العقود المبرمة لهذه البضائع ضمن هذا الإطار تخلق حركة اقتصادية جيدة في الأسواق المحلية باعتبارها مواد ممنوعة من الاستيراد وهي بذلك تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي، إضافة إلى تحقيق إيرادات كبيرة للخزينة العامة للدولة عبر الرسوم الجمركية المستحقة. وأوضح أن القرار سمح للدول والشركات الأجنبية المشاركة ببيع جزء من منتجاتها المعروضة ضمن مخصصاتها خلال فترة المعرض للبضائع والمواد غير المسوح باستيرادها بما



دمشق الدولي بتنظيم جداول وكشوف بالمواد التي تم بيعها خلال فترة المعرض قبل أن ترسل هذه الجداول إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ليعاينها إلى منح إجازات الاستيراد اللازمة وفق أحكام التجارة الخارجية. ونص القرار على أن يتقدم المعارض أو الشاري بالأوراق الثبوتية اللازمة إلى مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية بدمشق باستثناء من تقديم السجل التجاري وبراءة النامة وشهادة التسجيل في غرف التجارة بالنسبة للمعارض فقط من أجل الحصول على إجازة استيراد حكومية على أن يقوم بعد الحصول على الإجازة بتنظيم بيان بوضع البضائع المدخلة بالاستهلاك المحلي بعد استيفاء الرسوم الجمركية. وتعتبر معروضات معرض دمشق الدولي الموسوعة بالاستهلاك المحلي مشمولة بالإعفاءات من الرسوم والضرائب المماثلة إذا كانت البضاعة واردة من منشأ ومصدر إحدى الدول العربية المنضمة لمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى أو من منشأ ومصدر إيران استناداً لاتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

## لجنة الخدمات توصي

### بالموافقة على تعديل قانون المناطق الصناعية والحرفية

الوطن

أوصت لجنة الخدمات والبنى التحتية في رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الإدارة المحلية والبيئة للوزارة على تعديل القانون الناظم لإحداث وتنفيذ واستثمار المناطق الصناعية والحرفية، وإحالة إلى أمانة سر مجلس الوزراء، وذلك لعرضه على المجلس واستكمال أسباب صدوره. كما أوصت لجنة الخدمات بتشكيل فريق عمل برئاسة معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة وبمشاركة ممثلين عن كل من وزارات الداخلية والمالية والعمل والحفاظة المعنية، وذلك بغية الإطلاع على واقع العمل والخدمات المقدمة في المراكز الحدودية واقتراح ما يلزم لتطوير العمل ورفع مستوى الخدمات فيها بالتنسيق مع اللجنة المكلفة بإدارة المركز. إضافة لذلك، أوصت لجنة الخدمات ووزارة الأشغال العامة والإسكان لدعم الشركة العامة للبناء والتعمير في توجيهها لتطوير تجهيزاتها واليات عملها بإدراج المشروع ضمن خطة عمل الشركة وتمويله من وفورات موازنة الوزارة لعام ٢٠١٨. هذا وطلبت الحكومة من وزير النقل إعادة دراسة مشروع عقد بناء مدرسة الصالة الرياضية (مدرسة أم الشهداء للتعليم الأساسي) في طرطوس والتعاقد عليه مع الشركة العامة للبناء والتعمير بقيمة عقدية ٢٩٣.٧ مليون ليرة، وذلك في سياق إعداد موازنة ٢٠١٩، فضلاً عن أثناء انعقاد المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.